

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2012/11/14-12

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير
الموجز عن تقييم استراتيجيات البرنامج بشأن
القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه

للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2012/6-A/Add.1

11 October 2012

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي : (<http://executiveboard.wfp.org>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة إدارة الأداء والمساءلة: السيد C. Kaye رقم الهاتف: 066513-2197

مديرة شعبة الاتصالات والسياسات العامة والشراكات مع القطاع الخاص وفرع الشراكات مع القطاع الخاص: السيدة N. Roman رقم الهاتف: +1202653-1152

مستشارة البرامج، شعبة إدارة الأداء والمساءلة: السيدة K. Oppusunggu رقم الهاتف: 066513-3068

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفر الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

الخلفية

- 1- تعرض هذه الوثيقة رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقييم الاستراتيجي لاستراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه لعام 2008.
- 2- وتعرب الأمانة عن تقديرها لما تضمنه التقييم من نتائج وتوصيات تأتي في مرحلة حرجة يعيد فيها البرنامج مواءمة تصميمه التنظيمي حول أولوياته الاستراتيجية. وقد أدرجت إحدى التوصيات بالفعل في خطة الإدارة الجديدة (2013-2015) لموافقة المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2012.
- 3- وفي إعادة المواءمة التنظيمية، يعيد البرنامج التأكيد على الدور الأساسي للشراكات – بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص – على جميع مستويات المنظمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وسترشد توصيات التقييم البرنامج في تحقيق التزامه ببناء منظمة تفي بالغرض في السنوات القادمة.
- 4- وترد ردود الأمانة على التوصيات في المصفوفة المرفقة.

رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه

| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
|--|---|--|---|
| <p>التوصية 1: وضع الاستراتيجيات</p> <p>أ) ينبغي للبرنامج وضع استراتيجيتين شاملتين ومنفصلتين لتعبئة الموارد والشراكات بما في ذلك:</p> <p>1) استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، من أجل تحديد الإمكانات والطرائق بالنسبة لجميع مصادر الأموال والمساهمات العينية بما فيها الحكومات المانحة، والحكومات القطرية والمحلية في البلدان التي تنفذ فيها برامج، والمصادر الرسمية الأخرى للأموال - الحكومات المحلية في البلدان المتقدمة، والمنح الصغيرة من السفارات وما إلى ذلك - والممولون الحكوميون الدوليون على الصعيد الدولي، وجميع المصادر غير الحكومية بما في ذلك عامة الجمهور، والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المستقلة. كما ينبغي للاستراتيجية أن تعالج دور البرنامج في تعبئة الأموال والتنسيق فيما بين الوكالات؛</p> | <p>إدارة العلاقات الخارجية، وشعبة الاتصالات والسياسات العامة والشراكات مع القطاع الخاص؛ وتعاون من جانب شعبة العلاقات مع الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وإدارة العمليات</p> | <p>موافقة.</p> <p>بناء على التصميم التنظيمي للبرنامج وإعادة مواعيمه - على النحو المبين في خطة الإدارة لعام 2013 - ستوضع الوحدات المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص، ومع الحكومات المانحة، والشراكات المشتركة بين الوكالات ضمن "إدارة خدمات الشراكة والحوكمة" التي أنشئت مؤخرا. وسيتيح ذلك إقامة مزيد من علاقات التأزر واتباع نهج أشمل تجاه جهود البرنامج في تعبئة الموارد وإقامة الشراكات، التي تقع في صميم مهمته.</p> <p>سيضع البرنامج استراتيجيتين شاملتين لتعبئة الموارد وللشراكات. وسيستعرض الاستراتيجيات القائمة من أجل الاستعانة بالدروس المستفادة وضمان التنسيق مع مراعاة الحاجة إلى اتباع نهج مختلفة. وستكون الاستراتيجيتان متآزرتين وستشملان أنشطة متعلقة بقطاعات معينة. وسيحدد توقيت تصميمهما بحيث يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة وسيعرضان على المجلس للموافقة عليهما.</p> | <p>يونيو/حزيران 2013</p> <p>الهدف: العرض على المجلس في أوائل 2014</p> |

| رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه | | | |
|--|-------------|----------------------------|------------------|
| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
| <p>(2) استراتيجية شاملة للشراكات ترمي إلى المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الذي يشترك فيه الشركاء في عمل مشترك مع البرنامج بغية بلوغ أهداف مشتركة، ولكنها قد تسهم أو لا تسهم بأموال؛ وبصفة خاصة ينبغي للاستراتيجية أن تشمل الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمؤسسات المستقلة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية؛ وينبغي أن تحدد المفاهيم، والفوائد والحدود الخاصة بالشراكة وأن تعترف بأن البرنامج سيحتاج إلى تخصيص موارد للشراكات من أجل تحقيق إمكاناتها الكاملة؛</p> <p>(3) استراتيجيات فرعية تشمل تعبئة الموارد والشراكة مع جميع المصادر غير الحكومية بما في ذلك شركات القطاع الخاص، والمؤسسات المستقلة، وعامة الجمهور.</p> | | | |

رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه

| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
|---|---|--|---|
| <p>(ب) ويتعين على الاستراتيجية أو الاستراتيجية أن تحدد كيف يمكن لمكاتب البرنامج القطرية ومكاتبه الإقليمية ووحدات المقر أن تبحث بأقصى درجة من الفعالية عن الفرص لتعبئة الموارد وإقامة الشراكات الخاصة وغير الحكومية في نطاق إطار شامل يتميز بالاتساق والتنسيق، وأن تحدد ما هو الدعم الذي ستحتاجه من أجل ذلك بما في ذلك الإرشاد العملي والتدريب.</p> <p>[ينبغي للقرار الذي تتخذه إدارة البرنامج من حيث المبدأ بشأن التوصيات 2 و3 و4 أن يتخذ ويدرج في الاستراتيجية المقترحة في التوصية 1 لأنها تتصل بالتوجه الاستراتيجي].</p> | | <p>ستراعي الاستراتيجية الجديدة إعادة المواءمة التنظيمية للبرنامج وهيكله اللامركزي. وسيتم توفير الإرشاد والدعم الملائمين للتنفيذ على جميع المستويات.</p> | |
| <p>التوصية 2: أصبح البرنامج يؤكد على الشراكة مع شركات القطاع الخاص. وينبغي للبرنامج الآن أن يسعى إلى تحقيق مزيد من التوازن بين النهج الذي يتبعه بإزاء مختلف أنواع الأطراف من القطاع الخاص أو غير الحكومية أو الأفراد بما في ذلك عن طريق:</p> <p>(1) توجيه مزيد من الاهتمام إلى الهيئات المتكررة من عامة الجمهور والقيام بالاستثمار الأساسي مقدماً، وذلك لتعبئة المساهمات غير المقيدة التي يمكن للبرنامج تخصيصها لبلدان أو أنشطة وفقاً لبرنامج عمله المعتمد، والمساهمات المقدمة استجابة لنداءات البرنامج من أجل عمليات محددة؛</p> <p>(2) إيلاء مزيد من الانتباه إلى المؤسسات المستقلة لتعبئة التمويل، وبخاصة من أجل تجربة الابتكارات؛</p> | <p>شعبة الاتصالات والسياسات العامة والشراكات مع القطاع الخاص/فرع الشراكات مع القطاع الخاص</p> | <p>موافقة، رهنا بإجراء استعراض.</p> <p>ستستعرض هذه التوصية أثناء وضع الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد والشراكات، والتي ستحدد إلى أي حد ينبغي تنفيذ جميع جوانب التوصيات.</p> | <p>ستعرض الاستراتيجية الجديدة على المجلس عقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية.</p> <p>الهدف: أوائل 2014.</p> |

| رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه | | | |
|---|---|--|--|
| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
| <p>(3) إعادة موازنة الاهتمام بالشركات ومؤسسات الشركات لتعظيم ما يجنى من الشركات من فوائد تسهم مباشرة في أهداف البرنامج، وذلك في مقابل ما يجنى من جمع الأموال.</p> <p>ينبغي للبرنامج انطلاقا من روح الشراكة والحوار أن يضع طرائق تستطيع الشركات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية من خلالها تقديم آرائها بشأن السياسات وترتيبات التنفيذ إلى كبار موظفي الإدارة والمجلس التنفيذي.</p> <p>[ينبغي لاتخاذ القرار من حيث المبدأ بشأن هذه التوصية أن يسبق إعداد الاستراتيجيات الواردة في التوصية 1، ولكن تنفيذه يجب أن ينتظر الموافقة على الاستراتيجية. ومن الممكن إحراز بعض التقدم فورا فيما يتعلق بتعبئة الأموال على الخط.]</p> | | | |
| <p>التوصية 3: ينبغي لإدارة البرنامج أن تصمم وتنفذ عملية متكاملة للتخطيط من أجل تحديد مجالات ذات أولوية بالنسبة لإقامة الشراكات، وجمع الأموال من المصادر الخاصة وغير الحكومية وغير ذلك من فئات الشركاء والجهات المانحة على النطاق الصغير والمتوسط مثل الحكومات المحلية. وينبغي إتاحة الأولويات في العلن وأن تستخدم في البحث عن الشراكات وإنشائها وجمع الأموال من مختلف المصادر المتاحة.</p> <p>[تستطيع الإدارة أن تصمم العملية وتدفع بها إلى الأمام خلال 2012-2013 حتى قبل أن توضع الاستراتيجيات الجديدة المعروضة في التوصية 1 في صورتها النهائية.]</p> | <p>شعبة الاتصالات والسياسات العامة والشراكات مع القطاع الخاص/فرع الشراكات مع القطاع الخاص، وإدارة العلاقات الخارجية</p> | <p>موافقة، رهنا بإجراء استعراض. ستستعرض هذه التوصية أثناء وضع الاستراتيجيات الجديدة لتعبئة الموارد والشراكات، والتي ستحدد إلى أي حد ينبغي تنفيذ جميع جوانب التوصيات.</p> | <p>ستعرض الاستراتيجيات الجديدة على المجلس عقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية.</p> <p>الهدف: أوائل 2014.</p> |

رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه

| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
|---|-------------------------|---|---|
| <p>التوصية 4: ينبغي لإدارة البرنامج أن تقترح على المجلس طرقاً لدمج تعبئة الأموال من المصادر الخاصة في الميزانية الكلية للبرنامج بدلاً من مواصلة تمويل معظمه من الرسم الإداري المنفصل. وينبغي لهذه المقترحات:</p> <p>(أ) تحديد المبالغ التي تخصص لمختلف أشكال جمع الأموال وإنشاء الشراكات وإدارتها، وذلك تمثيلاً مع أولويات البرنامج؛</p> | شعبة الميزانية والبرمجة | <p>موافقة، رهناً بإجراء استعراض. ستعرض هذه التوصية أثناء وضع الاستراتيجيات الجديدة لتعبئة الموارد والشراكات.</p> | <p>سيعرض استعراض آلية التمويل على المجلس بالتوازي مع الاستراتيجيات الجديدة.</p> <p>الهدف: أوائل 2014.</p> |
| <p>(ب) تحديد مجموع التكاليف العامة بالنسبة للجهات المانحة الخاصة مع تحديد معدلات تمايزه تعكس تكاليف تعبئة الموارد من مختلف فئات الجهات المانحة والمشروعات، مع تطبيق معايير شفافة. ومن النهج التي يمكن اتباعها الجمع بين الرسم الإداري وتكاليف الدعم غير المباشرة وتطبيق جدول بسيط للرسم العامة؛</p> <p>(ج) تخصيص الموارد لوحدة البرنامج المختلفة في المقر والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال القطرية وفقاً لما اتفق عليه من المسؤوليات وخطط العمل والتأكد من أن الميزانية تشمل متطلبات الاستثمار اللازمة لمواصلة تدفق الإيرادات في المستقبل.</p> <p>[ستحتاج الإدارة إلى اتخاذ قرار من حيث المبدأ بشأن هذه التوصية قبل وضع الاستراتيجيات الواردة في التوصية 1، وينبغي أن ينتظر تنفيذها الموافقة عليها.]</p> | | <p>يدل على التزام الأمانة بدمج تعبئة الموارد من القطاع الخاص في جهودها الكلية لتعبئة الموارد أحدث التغييرات في الهيكل التنظيمي. وسيدرج استعراض لهذا الدمج في وضع الاستراتيجيات الجديدة.</p> <p>ستعمل الأمانة مع المجلس من أجل تصميم عملية ميزنة شفافة لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الجديدة، مع مراعاة التوصية الواردة في التقييم.</p> | |



رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه

| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
|--|---|---|------------------|
| <p>التوصية 5: ينبغي تنظيم خطط الإبلاغ بحيث يتبع فرع الشراكات مع القطاع الخاص نفس الخطة المتبعة في الإبلاغ في شعبة العلاقات مع الحكومات المانحة مع المحافظة في الوقت نفسه على رابطة متينة مع مهمة الاتصالات. وينبغي للمسؤوليات والمهام المتعلقة بإقامة وإدارة العلاقات مع الشركاء من القطاع الخاص أن تحدد بوضوح، وأن توزع على النحو المناسب على فرع الشراكات مع القطاع الخاص والوحدات الأخرى بما في ذلك المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال وإدارة العمليات، وشعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات في المقر.</p> <p>[لا تتطلب هذه التوصية الموافقة على الاستراتيجيات مسبقاً وينبغي تنفيذها مع غيرها من التغييرات التنظيمية الجاري تنفيذها في البرنامج.]</p> | <p>إدارة العلاقات الخارجية، مكتب المدير التنفيذي، وشعبة الاتصالات والسياسات العامة والشراكات مع القطاع الخاص</p> | <p>موافقة.</p> <p>ستجمع "إدارة خدمات الشراكة والحوكمة" الجديدة كلا من الشراكات مع الحكومات المانحة، والشراكات مع القطاع الخاص والشراكات المشتركة بين الوكالات تحت إشراف مساعد واحد للمدير التنفيذي. وستكفل إعادة التنظيم على هذا النحو أن تكون لشعبة الشراكات مع القطاع الخاص وشعبة الشراكات مع الحكومات نفس خطة الإبلاغ، وهو ما يساعد على تحسين التنسيق والاتصالات ويوفر نقطة مرجعية واضحة للمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، ومكاتب الاتصال في تعاملها مع الحكومات والقطاع الخاص.</p> | <p>فورا</p> |
| <p>التوصية 6: ينبغي تنقيح عملية العناية الواجبة في البرنامج من أجل معالجة ما يلي:</p> <p>أ) ينبغي لإدارة البرنامج أن تنقل المسؤولية عن القرارات النهائية للعناية الواجبة من فرع الشراكات مع القطاع الخاص إلى لجنة تدعمها وحدة أخرى لا تتحمل مسؤولية رئيسية عن إقامة العلاقات مع القطاع الخاص ولا تفيد مباشرة منها.</p> | <p>فريق الإدارة التنفيذية، بدعم من مكتب الشؤون القانونية وشعبة الاتصالات والسياسات العامة والشراكات مع القطاع الخاص</p> | <p>موافقة.</p> <p>يأخذ البرنامج عملية العناية الواجبة مأخذ الجد. ولديه نظام متين لفحص الشركات والكيانات الأخرى، ولكنه يقر بتضارب المصالح المحدد وسيدرج تمثيلاً واسع النطاق في المنظمة لعمل العناية الواجبة.</p> | <p>فورا</p> |

رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية البرنامج بشأن القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه

| التوصيات | جهة التنفيذ | رد الإدارة والإجراء المتخذ | آخر موعد للتنفيذ |
|--|-------------|--|------------------|
| <p>(ب) ينبغي تنقيح المعايير والعمليات من أجل السماح بتطبيق قرارات العناية الواجبة على المشروعات كل على حدة في مقابل منح المنظمات إجازة عامة. [لا تتطلب هذه التوصية الموافقة مسبقا على الاستراتيجيات الواردة في التوصية 1 وينبغي تنفيذها مع التغييرات التنظيمية الأخرى الجاري تنفيذها في البرنامج.]</p> | | <p>ستنقل مهمة استعراض العناية الواجبة للمبادرات غير المعيارية التي يقوم بها فرع الشراكات مع القطاع الخاص إلى مكتب الشؤون القانونية ، مع تزويده بما يقابل ذلك من موارد وموظفين للاضطلاع بهذه المهمة، مع تقديم تقرير بالنتائج إلى لجنة عليا مستقلة يتم إنشاؤها للنظر في الشراكات المحتملة للموافقة عليها.</p> <p>ستنقح المعايير والعمليات للسماح بمزيد من المرونة حتى توضع قرارات العناية الواجبة على أساس كل مشروع على حدة.</p> | |